المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

28/04/2014

وجدة: الاستراتيجية الجهوية لمناهضة العنف بالوسط المدرسي محور لقاء دراسي بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للجهة الشرقية

في إطار العمليات الاستراتيجية التي تنظمها الأكاديمية بشراكة مع منظمة اليونيسيفي مجال مناهضة العنف بالوسط المدرسي ، وفي سياق ما اسفرت عنه توصيات الجلسة الاختتامية الخاصة باللقاء الوطني لمناهضة العنف أيام 7 إلى 9 أكتوبر 2013، نظمت الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للجهة الشرقية لقاء جهوي حول الاستراتيجية الجهوية لمناهضة العنف بالوسط المدرسي وذلك يوم الخميس 24 ابريل 2014

حضر هذا اللقاء الدراسي جميع الفاعلين والشركاء من أعضاء لجنة التدبير والتتبع والمواكبة وأعضاء مجلس تنسيق المرصد الجهوي للعنف بالوسط المدرسي،æ ممثلي **اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمصالح الجهوية** لمختلف القطاعات الحكومية المعنية من وزارة الداخلية والعدل والصحة والشبيبة والرياضة والأمن الوطني والدرك الملكي والتعاون الوطني والوقاية المدنية والهلال الأحمر المغربي والمجلس العلمي وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.

وفي مستهل كلمته ذكر السيد محمد ديب مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين للجهة الشرقية " أن أهم ما ينتظم لقاءنا الجهوي هذا مسألة العمل على تنزيل وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لوزارة التربية الوطنية وتكوين الأطر لمناهضة العنف بالوسط المدرسي، وهو أمر لا نستطيعه بمفردنا في قطاع التربية والتكوين¡ إذ نحن ملزمون بفعل الطبيعة الخاصة بالملف، وخصوصية تشعب الظاهرة الإنسانية من الاحتماء بجهود قطاعات العدل، والصحة، والأمن، والدرك، والثقافة، والمجلس العلمي، ومختلف القطاعات المتدخلة مباشرة أو بشكل غير مباشر في عملية التنشئة الاجتماعية والعلمية، والثقافية، والدينية للمتعلمين، وكذا القطاعات المشرفة بشكل أو بآخر على تدبير الخصوصيات الترابية بالجهة. وأضاف السيد المدير انه يشترط تنزيل الاستراتيجية الوطنية للوزارة استثمار التوصيات التي تم التعبير عنها خلال في أشغال الورشات الأربع التي انتظمت أشغال اللقاء الوطني السالف الذكر، والتي توزعت آنذاك عبر مقاربات صحية، وأمنية، وقانونية، وتربوية، ولكنها توحدت في صياغة تصور يتعلق بالتدخل المندمج الذي يحترم حدود طبيعة تدخل كل قطاع، بل ويسنده في جانب هام من جوانب التدخل. وهذا ما سوف يحكم لقاءنا الجهوي اليوم، فالرهان معقود على تعبئة بطاقات عملية تخص طبيعة كل دخل، وخصوصية هذا التدخل وأسسه، والاعتبارات المنهجية والمسطرية لعملية مناهضة العنف عموما.

بعد ذلك تناولت الكلمة الاستاذة كريمة الادريسي نائبة الوكيل العام بمحكمة الاستئناف بوجدة ركزت فيها على ضرورة تكثيف عمليات التحسيس والتعبئة لفائدة الفاعلين التربويين والاجتماعيين المعنيين حول العنف ومخاطره وآثاره السلبية، وتمتين التواصل بين الأسرة والمدرسة، وتعزيز ثقافة التعاون والشراكة بين المؤسسات التعليمية ومحيطها، وخلق الوعي الجماعي بأهمية حقوق الإنسان بصفة عامة وباتفاقية حقوق الطفل بصفة خاصة. فضلا عن اعتماد مقاربة منفتحة تستحضر الأبعاد الحقوقية والبيداغوجية والسيكولوجية والاجتماعية والقانونية والصحية والأمنية لمناهضة هذه الظاهرة. كما شددت في كلمتها على الاجراءات والتدابير الوقائية التي يجب الاعتماد عليها للحد من هذه الظاهرة.

واشرف على تأطير هذا اليوم الدراسي فوزي محمد لقصير ممثل منظمة اليونيسيف بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالجهة الشرقية الذي قدم عرضا تناول فيه نتائج الدراسة حول العنف بالوسط المدرسي – منظمة اليونسيف 2007- بالإضافة الى عملية تجميع المعطيات حول العنف في الوسط المدرسي من خلال برنام خاص لهذه العملية .. بدوره القى بنيونس بوشعيب رئيس المركز الجهوي للتوثيق والتنشيط والإنتاج التربوي عرضا تضمن توصيات اللقاء الوطني لمناهضة العنف في الوسط المدرسي .

وشكل هذا اللقاء الدراسي فرصة لاستعراض اهم نتائج الورشات والمرتبطة اساسا بضرورة صياغة مخطط عمل بعمليات محددة في الزمان والمكان؛تعبئة البطاقات المنظمة لمختلف التدخلات الخاصة بكل قطاع في التدخل المندمج الذي يعتبر مقاربة منهجية ناجعة في مناهضة العنف؛تدقيق مخططات عمل الأقاليم انطلاقا من مخطط العمل الإطار والخاص بالجهة؛æ اقتراح بعض الممارسات الجيدة التي يمكن الشروع في تطبيقها فورا؛اضافة الى إرساء لجنة جهوية على مستوى الأكاديمية تشرف ميدانيا على تتبع مختلف العمليات الواردة في مخطط العمل الجهوي وهي خلية الحياة المدرسية.

http://oujda-portail.net/ma/%D9%88%D8%AC%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84-89003.html#.U14yfvkhAbM

De l'émigration forcée à l'engagement politique et associatif«

"De l'émigration forcée à l'engagement politique et associatif" est le thème d'une journée d'étude qui a eu lieu, samedi au siège de la CCIS d'Agadir à l'initiative de l'Association des chercheurs en migrations et développement de la Faculté des lettres d'Agadir.

Cette rencontre, à laquelle ont pris part une pléiade d'acteurs associatifs et de chercheurs de divers horizons, a été marquée par un vibrant hommage à Idder Arsala, ancien président de l'Association des Marocains de France pendant deux mandats (1969/1971) et (1973/1975).

Outre une exposition photographique autour d'Idder Arsala, cette journée a été émaillée par une série d'exposés et de témoignages sur le parcours de ce militant, **dont celui de Driss El Yazami, président du CNDH et président du CCME.**

http://www.ccme.org.ma/fr/medias-et-migration/35464

لجنة حقوقية ترصد نقاطا سوداء خلال زيارتها لسجن طنجة

في إطار سلسلة الزيارات التي تقوم بها اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى السجون

حمزة المتيوي

زار حقوقيون يمثلون اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان مؤخرا، السجن المدني لطنجة في إطار سلسلة الزيارات التي تقوم بها اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى مختلف السجون المغربية، حيث وقف الحقوقيون على جملة من النقاط السلبية بالمؤسسة.

وكشفت مصادر مطلعة أن إحدى أخطر الملاحظات التي سجلها ممثلو اللجنة، هي وجود قاصرين في نفس الزنازين مع مجرمين راشدين، مشيرة إلى حالة طفل في الثانية عشرة سوق أن هرب من مركز حماية الطفولة ليتم إيداعه زنزانة إلى جانب أشخاص بالغين.

وإلى جانب ذلك رصدت اللجنة "تدني الخدمات الطبية" بالمؤسسة السجنية المذكورة، بالإضافة إلى وجود أشخاص مصابين بأمراض عقلية واضطرابات نفسية يشكلون خطرا على باقي السجناء، كما سجلت اللجنة ملاحظات تهم "تدني" جودة الطعام المقدم من طرف إدارة السجن.

وأضافت مصادر المساء" أن اللجنة وقفت، أيضا، على الاكتظاظ الكبير الذي يعاني منه سجن طنجة، حيث إن المؤسسة التي لا تتجاوز طاقتها الاستيعابية 1800 فرد، تضم حاليا ما يفوق 2500 سجين من بينهم قاصرون، وأوردت أيضا أن عددا كبيرا من السجناء يفترشون الأرض لعدم وجود أسرة.

ملاحظة مثيرة أخرى كشفت عنها مصادر "المساء"، وتهم "التمييز" الحاصل بين نزلاء المؤسسة، ففي حين تعاني زنازين كثيرة من الاكتظاظ ومن تدني مستوى النظافة وأيضا من الرطوبة، فإن زنازين أخرى يوجد بها عدد قليل من النزلاء في وضعية "مريحة نسبيا" على حد وصف المصادر. وداهت زيارة ممثلي اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لأزيد من 15 ساعة، وحسب المعطيات التي حصلت عليها الجريدة، فإن اللجنة ستقوم بكتابة تقرير عن الزيارة يتضمن كل النقاط السوداء التي رصدتها، ثم ستعمد به مباشرة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، على أن يصدر ضمن تقرير حول وضعية السجون بالمغرب سنة 2015.

قال إن القضاء الفرنسي بسلطته ونزاهته لم يستطع البت في ملف بنبركة

الصبار يعتبر أن تعنيف المتظاهرين ليس انتهاكا جسيما

سيدي سليمان
المهدي السجاري

محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان
(محمد الحمزاوي)

وجه محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، انتقادات شديدة اللهجة إلى من يحملون المجلس «ما لا يدخل في اختصاصاته»، مشيرا ، في سياق آخر، إلى أن الانتهاكات مثل «صفعة شرطي أو تعنيف المتظاهرين ستبقى لأنها لا تصل إلى مستوى الجسامة».

وأوضح الصبار، مساء الجمعة الماضي، في ندوة حول العدالة الانتقالية في المغرب على ضوء التجارب الدولية، نظمتها جمعية النساء الرائدات للتنمية والثقافة في سيدي سليمان، أن «الانتهاكات مثل تعنيف المتظاهرين أو «صفعة من شرطي» ستبقى لأنها ليست انتهاكات في مستوى الجسامة، وفلسفة إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة في إطار العدالة الانتقالية هو القطع مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مضيفا «إيلا بغيتو الانتهاكات ماتكونش فما جدوى وجود المجلس الوطني وما معنى وجود القضاء؟».

وأضاف الصبار أن«هيئة الإنصاف والمصالحة ليست بهيئة قضائية، وقد تولت هذه الهيئة البحث في الانتهاكات الجسيمة وليس الانتهاكات العادية، وتولت البحث عن ضحايا الاختفاء القسري في أفق ألا نسمع مطلقا انه تم اختطاف أحد بعد ذلك».

وتحدى الصبار «أيا كان منذ إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى اليوم أن يكون هناك مواطن مغربي قد احتجز في مكان غير نظامي»، مؤكدا أن «هذا الموضوع انتهى».

وأضاف في هذا السياق أن الهيئة «بحثت في الاعتقال التعسفي طويل الأمد، وليس الاعتقال التعسفي الذي يصل إلى ثلاثة أو أربعة أيام، وإن كان لا يجب أن يقع، وبحثت أيضا في التعذيب المفضي إلى الموت أو عاهة مستديمة، وليس صفعة، بل الانتهاكات الجسيمة، إضافة إلى المحاكمات السياسية، التي أنتقد فيها إجراءات المحاكمة العادلة بشكل جزئي أو كلي، وقضايا النفي الاضطراري أو الاختياري»، نافيا أن يكون أي منتم إلى جماعة العدل الإحسان تقدم بطلب إلى هذه الهيئة.

ورد الصبار على سؤال أحد الحاضرين بشأن ملف المهدي بنبركة، قائلا إن «الملف معروض على القضاء الفرنسي منذ 45 سنة، ولا يمكن أن نشكك في أن القضاء الفرنسي هو قضاء مستقل ونزيه، ولم يتم البت لحد الآن في هذا الملف رغم سلطة القضاء الفرنسي. أما هيئة الإنصاف والمصالحة فلم تكن لها أي قوة مادية لرفض امتثال كل شخص ترغب في الاستماع إليه».

واعتبر الأمين العام للمجلس، ردا على مطالب محاسبة المتورطين في الانتهاكات الجسيمة، بأن «المبدأ هو أن من يرتكب الجريمة يتعرض للعقاب، وأن الجميع متساو أمام المساطر والقانون، والعدالة القضائية هي عين الحقيقة، لكننا سنصطدم بغياب تعريف مدقق للتعذيب في القانون الجنائي المغربي، وتعريف لجريمة الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، وعندما سنضعها سنصطدم بعدم رجعية القوانين والتقادم».

وأكد أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ليس سلطة تنفيذية أو تشريعية لإصدار القوانين، أو سلطة قضائية، مشيرا إلى أن المجلس هو مؤسسة وسيطة تحمل انشغالات المواطنين وتقوم بالترافع عنها، وتقدم مقترحات وبدائل من أجل تغيير بعض السياسات العمومية التي لا تتلاءم مع الشرعة الدولية والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالتالي لا تحملوا هذه المؤسسة ما لا يدخل في اختصاصاتها».

2/5/64

حقوقيون يكشفون معيقات المساواة داخل الأحزاب والنقابات

◆ هدى الأندلسي

أظهرت دراسة حديثة حول تعزيز دور النقابات والأحزاب في النهوض بالمشاركة السياسية للنساء في المغرب، وجود معيقات ثقافية وقانونية وذاتية تقف حاجزا أمام الانخراط السياسي للنساء. واعتبر عبد الرحيم المصلوحي المشرف على الدراسة خلال يوم دراسي نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء – سطات والمعهد العربي لحقوق الإنسان والحركة من أجل ديموقراطية المناصفة يوم الجمعة الماضي، أن العقليات داخل الأحزاب تعيد رسم الصور النمطية داخل المجتمع التي تعتبر العمل النسائي حكرا على النساء.

وأوضح المشرف على الدراسة، أن المشرع لا يستغل كل إمكانيات التمييز الإيجابي، رغم أن الفصل 19من الدستور المغربي ينص على المساواة، والفصل 30 منه يقر بمبدأ تكافؤ الفرص. كما أن التشريع الانتخابي يراهن على التحفيزات المالية دون الجزاءات القانونية حيث يصل دعم الدولة بالنسبة للترشيح إلى خمس مرات تلك المخصصة بالنساء.

ولفتت الدراسة إلى كون نظام «الكوطا» يكرس التمييز بين النساء والرجال الذين يترشحون في لوائح منفصلة عوض التنافس جنبا إلى جنب، كما تكرس الدونية عند النساء باعتبار الكوطا هبة ممنوحة. ولخصت الدراسة الأولية المعيقات الذاتية في عزوف النساء عن السياسة وضعف التكوين والتمرس السياسي عند بعضهن. وشملت الدراسة طبيعة مشاركة النساء ضمن ستة أحزاب مغربية (الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي، الحركة الشعبية، الأصالة والمعاصرة، التجمع الوطني للأحرار والعدالة والتنمية) إضافة إلى ست مركزيات نقابية. وفيما يخص وضعية النساء داخل النقابات فإن تمثيلية النساء في الأجهزة المقررة والتنفيذية لا تتجاوز 10 في المائة في الاتحاد الوطني للشغل، وتصل إلى 25 في المائة داخل أجهزة الفيدرالية الديمقراطية للشغل.

وتسجل الدراسة عدم إدراج القوانين الداخلية للنقابات لكوطا للنساء لأنه ليس هناك قانون ملزم لها، بالمقارنة مع قانون الأحزاب الذي يلزم الأحزاب بتمثيلية النساء في الأجهزة بنسب محددة.

وفي كلمة له، اعتبر محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن مشاركة المرأة في العمل السياسي ضعيفة بسبب ضعف المساواة، كما أشار إلى وجود معيقات ذات طابع محافظ وتقليدي تحد من مساهمة النساء في الحياة الحزبية وهو ما اعتبره نوعا من العنف والتهميش ضد المرأة.

2642

الصبار يعتبر الاحتجاج بعرقلة سير الترامواي من طرف المعطلين لا معنى له

5/9690

■ هاجم محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم الجمعة الماضي بسيدي سليمان، طرق احتجاج المعطلين الذين قال إنهم يعرقلون سير الطرامواي متسائلا: "باي حق يحتل المعطلون مبنى عموميا ويقطعون طريق الطرامواي، حسب تعبيره.

واعتبر الصبار، أن تعنيف المتظاهرين ليس انتهاكا جسيما.

مقابل ذلك كان الصبار قد طالب سنة 2012 ، رئيس الحكومة الحالي عبد الإله بنكيران بالالتزام بتعهدات حكومة عباس الفاسي مع المعطلين.

كما استغرب حينها خلال استقباله تنسيقيات الأطر العليا تصريحات بنكيران التي قال فيها إن حكومته ضد التوظيف المباشر، و أن حكومة عباس الفاسي أخطأت عندما وقعت على محضر يتعلق بالتوظيف المباشر، كما اكد الصبار أن على الحكومة الالتزام بالمحضر الموقع مع التنسيقيات الأربع بتاريخ 20 يوليوز 2011.

وطالب الصبار التنسيقيات الأربع بإمداده بلوائح المعطلين المعنيين بمحضر 20 يوليوز المنصرم، وأبلغهم بانه سيراسل رئيس الحكومة و وزير التشغيل، وسيطلب الوساطة من المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في الموضوع.

وفي وقت لاحق أقدم عدد من المعطلين على رمي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالطماطم الفاسدة، في خطوة قالوا إنها تعبر عن سخطهم على دور هذه المؤسسة التي وصفوها بـ"التي تتجاهل قمع الحريات ومشروعية المطالب".

وعبر المعطلون عن غضبهم من مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث قالوا في تصريحات مقتضبة لموقع زنقة 20 أن المجلس يتبنى سياسة الآذان الصماء تجاه مطالب المعطلين و لا يحرك ساكنا بعد كل الأشكال القمعية التي يتعرضون لها أمام البرلمان و بشوارع العاصمة.

من الهجرة القسرية إلى الانخراط السياسي والجمعوي

احتضن، مساء أمس السبت، مقر غرفة التجارة والصناعة والخدمات لأكادير أشغال يوم دراسي حول موضوع "من الهجرة القسرية إلى الانخراط السياسي والجمعوي" بمبادرة من جمعية الباحثين في الهجرة والتنمية بتنسيق مع المرصد الجهوي للهجرات المجال والمجتمع **واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان أكادير** وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير.

وتميزت أشغال هذا اللقاء، الذي شارك في تنشيطه ثلة من الباحثين من مختلف التخصصات، بتنظيم تكريم خاص للسيد إيدر أرسلا الرئيس السابق لجمعية المغاربة بفرنسا لولايتين (1969/1971)æ(1973/1975).

وفضلا عن تنظيم معرض للصور والوثائق التاريخية المجسدة لبعض أوجه الهجرة القسرية ولنضالات المهاجرين من خلال تجربة إيدر أرسلا، تضمن هذا اليوم الدراسي سلسلة من العروض والشهادات في حق المحتفى به؛ **من بينها شهادة للسيد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج.**

http://www.menara.ma/ar/2014/04/27/1141075-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9.html

شقيق المرحومة عائشة مختاري يراسل رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

وجه عبدالعزيز مختاري شقيق المرحومة عائشة مختاري رسالة إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ملتمسا منه التدخل عاجلا من أجل فتح تحقيق لتحديد المسؤوليات في ما تعرضت له شقيقته المرحومة من تجاهل لوضعها الصحي من طرف مجموعة من المسؤولين . وفي ما يلي نص الرسالة :

"السيد الرئيس، تحية طيبةæ بعد

أحيل عليكم ملف شقيقتي عائشة مختاري رحمها الله الذي ،للأسف الشديد ،أخذ منحى آخر منذ أربعة سنوات أي قبل وبعد وفاتهاæ سأعرض تفاصيله من خلال حقائقæ دلك أمام قوة النافذين الدين تآمرواæ سدوا جميع الأبواب في وجهي بعد أن طرقتها بشكل قانوني لضمان لها العلاج العاجل بإمكانياتي الخاصة انطلاقا من السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة ألاæ هي سياسة القرب والمواطنة بحيث راسلت عدة مسئولين محليينæ مركزيين لمساعدتها إداريا منذ أواخر شهر ابريل 2008æ لمرتين لكن لا حياة لمن تنادي .

السيد الرئيس،

كانت المرحومة عائشة مختاري تعاني من مرض استعصى علاجه بالمغرب كما تفيد الشواهد الطبيةæ التقارير الصادرة عن المؤسسات الاستشفائية للدولة المغربية **أكدتهما الخبرة الطبية المنجزة باسم جلالة الملك** في09.03.2009 لتؤكد **نفس الخلاصة أي انعدام الإمكانيات اللازمةæ بنية تحتية خاصة لمرض المرحومة مع ضرورة نقلها إلى خارج الوطن .**

السيد الرئيس ،

وبمجرد المصادقة على ملفها الطبي المستوفي لجميع الشروطæ الضمانات،طلبت شقيقتي تأشيرة التطبيب بالديار الفرنسية **لكن القنصل العام بفاس رفض منح التأشيرة نتيجة خلط في الأسماء في الحاسوب المشترك بين مواطنة مغربيةæ جزائرية** يؤكده كتابيا قنصل فرنسا بمدينة وهران الجزائرية في جوابه أن هدا الخلط راجع إلى تشابه إسم المرحومة الكامل مع مواطنة جزائرية تحمل الاسم الشخصيæ العائلي نفسهما، وقبله بأيام قليلة جاء جواب وزير الهجرة الفرنسي أنداك الذي بدوره يقرأنه بعد تحرياته فالمرحومة لم تطلب تأشيرة منذ تاريخ 10.04.2007 **وهو نفس التاريخ الذي أجريت فيه العملية الجراحية الأولى للمرحومة.** (الوثائق في الملف) و بتحايله الواضح على مسئوليه الكبار الدين راسلتهمæ من بينهم **الرئيس نيكولا ساركوزي** ، قرر هدا الأخير **إقالة القنصل الفرنسي المعتمد بمدينة فاس في 31.03.2009** (مرسوم الإقالة في الملف).

السيد الرئيس ،

الحق في الصحة وفى العلاج العاجل هو من ضمن الحقوق المشروعة اللصيقة بالحق الأساسي العالمي للإنسان في الحياة æ الذي تنص عليه الاتفاقيات الدولية علما أن المغرب قد صادق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد المذكور يرتكز أساسا على الحق في الصحةÇ العلاج لكافة المواطنين دون تمييزæ في فقرته الأخيرة على التزام الدولة بخلق جميع الشروط لتمتع المواطن بكل الخدمات الطبية والمساعدة الطبية .

السيد الرئيس ،

الملف الطبي القوي مع كل الضمانات المادية والتامين الذي **تسلمته يد بيد في 09.07.2008 تاريخ تواجد صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله بالمنطقة الشرقية** زيادة على المعطيات المذكورة سالفا كانت كافية **لإجبار السيدة ياسمينة بادو الوزيرة في الصحة** أنداك بالتدخل لدى القنصل العام الفرنسي إلا أن الوزيرة، باسم الحكومة الاستقلالية،استغلت نفوذها بحماية أفراد عائلتها، الوزير الأولæ وزير الخارجية أنداك ، لم يتدخلوا مما كلفتهم المتابعة الجنائية قانونيا لكونهم اكتفوا بمغالطات قريبتهم التي فضلت نهج إستراتيجية الكذبæ المراوغات بإصدارها وثائق فيها حقائق مغلوطة دون أن تقم بما من شانه أن يثبت أنها قامت بالعناية اللازمةæ بتقديم العلاجات الضرورية æ بخطتها حاولت تبرير هذا الخرق الواضح **بابتكارها لفكرة أن الهالكة انقطعت عن العلاج طواعية منذ 20.02.2008æ** الحال أن الشواهد الطبيةæ الخبرة الطبية المنجزة باسم جلالة الملك 09.03.2009 كلها بحوزتها تقر كتابيا أن المرحومة عائشة لم تنقطع أبدا عن العلاج وأن وزارتها لا تتوفر على الإمكانيات اللازمة وبنية تحتية لمرض المرحومة وعلى ضرورة التكفل بها خارج الوطن المغرب **بدءا من التقرير الطبي á 28.07.2008 ،بيت القصيد ،الذي اعتمدت عليه في جوابها القاتل** عن سؤال كتابي توجه به **السيد مصطفى الرميد** رئيس فريقه النيابي ليتضح مؤكدا الاعتداء الوحشي مع نية القتل الذي ارتكبته **الوزيرة ياسمينة بادو** في حق المرحومة عائشة مختاري (**المراسلات30¡29¡28¡27¡23**)حين اخفت طواعية ما جاء في هدا التقرير بحيث الطبيب المعالج يقول فيه بالحرف ما يلي " منذ ذلكÃ í **20 فبراير2008)** لم تحضر الخاضعة للعلاج إلى العيادة.كنت على اتصال بأخيها الذي كان يود التكفل بها في مكان أخر" **الشيء الذي استحسنته ما دمنا لا نتوفر على بنية تحتية للعلاج الكيميائيæ كدا على فريق جراحي مناسب لمثل هذا المرض".**

السيد الرئيس ،

بتصرفها الغادرæ باستعمالها الشطط ادن، **خرقت وزيرة الصحة ياسمينة بادو¡** باسم حكومة عباس الفاسي كل القوانين الداخلية للدولة المغربية والالتزامات الدولية السابقة الذكرæ **بدلك وجهت طعنة قوية لحقوق الإنسان** رغم المراسلات العديدةæ الضجة الإعلامية بعد 18 شهرا من معاناة المرحومة والتي كانت موضوع 197 مقالا صحفيا مكتوبا وطنيا(جل الصحف المغربية المكتوبة بدون استثناء)æ أيضا دوليا زيادة علي 5 قنوات تلفزيونية تطرقت بإسهاب عن قضيتها المأساوية مع استنكارها لتصرف الوزيرة المشين التي فضلت إضافة جريمة إنسانية إلى حصيلة جرائمها المرتكبة منذ استو زارها مما توهمت معه أيضا أنها أفلتت من العقابæ مسائلة القضاء لحرمان المرحومة من العلاج واحتجازها طول هده المدة الصعبة دون تقديم مساعدةæ تركتها إلى أن توفيت بدون علاجæ الديدان تخرج من ركبتهاæ هنا تكمن مسؤوليتها الجنائية الثابتة حيث أصدرت المحكمة الإدارية بوجدة حكما بإدانة كل من الوزير الأول السابق عباس الفاسيæ وزيرته في الصحة ياسمينة بادو و كدا المدير الجهوي للصحة بالمسؤولية الكاملةæ الثابتة في وفاة عائشة مختاري (ملف عدد6.09.70 حكم رقم 425).

السيد الرئيس ،

للتأكيد على الشططæ استغلال النفوذ من قبل المدانين ، **سيتواطأ القضاء المغربي بالرباط** حيث اصدر حكما متناقضاæ عجيبا دلك بتحميل مسؤولية الوفاة للمرحومة عائشة مختاري لكونها انقطعت على العلاج طواعية بعد أن اخدت حقها في العلاج مما يجعل منه حكما جائرæ مضحكا يطعن في منطوق الحكم الإداري الابتدائي الذي كان موضوع الشكاية التي تقدمت بها الهالكة قيد حياتها **مما يفيد ثمة تدخل لإقبار الملف** بالرغم من كل المستنداتæ الوثائق جميعها تؤكد أن الوزيرة ياسمينة بادو قدمت معطيات خاطئة وكاذبة تفندها كما سبقت الإشارة الخبرة الطبية والشواهد الطبية بحوزتها وأيضا بين أيدي العدالة المغربية العاجزة والتي من خلالها تؤكد استحالة علاج المرحومة بالمغرب **والتي كانت في أمس الحاجة إلى مساعدة إدارية فقط.**

السيد الرئيس،

و لوضعكم في الصورة عن هده الجريمة أين خرقت فيها جميع الحقوق الكونية لشقيقتي رحمها الله ،أضع بين أيديكم نسخة من الرسالة التي وجهتها للسيد مصطفى الرميد وزير العدلæ الحريات في 31.12.2012 دون جواب مرفقة بكل الوثائق والحجج **(تذكير بالقصة كاملة)** مع نسخة موجهة إلى كل من رئيس الحكومةæ وزرائه في الصحةæ الخارجية æ بعض رؤساء الفرق النيابية بدون رد إلى يومنا هدا مما **يدل أن هناك تواطأ مدبر حصل لإقبار الملف.**

كما توجهت بنفس التظلمات إلى الرئيس الفرنسي فرانسوا هولند في انتظار نتيجة الملف أمام القضاء الفرنسي في مداولته في 12.04.2013.

السيد الرئيس ،أكيد جميع الوثائق بين أيدي السيد مصطفى الرميد وزير العدلæ الحريات جنائيا يعتبرها المشرع المغربي جرائم يعاقب عليها القانون الجنائي،على سبيل المثال إصدار وثائقæ تقارير كاذبة،زيادة على عدم تقديم المساعدة لمواطنة مغربية في حاجة عاجلة لها، الإخلال باليمين القانونية المؤداة أمام الملك ،الإخلال بالواجب الوظيفي،التواطؤ في الإضرار بالغير، ترك شخص عاجز وتعريضه للخطر، **دون أن ننسى أن المشرع الجنائي يحمي الحق في الحياة.**

السيد الرئيس ،

في الوقت الذي راهنت فيه أن السيد مصطفى الرميد وزير العدلæ الحرياتæ رئيس النيابة العامة ، بعد تواطأ جهازه ، سيرفع لواء العدل لكونه يملك منذ بداية 2009 كل الوثائقæ الحقائق ذات أهميةæ قيمة ومن شانها أن تكشف عن المتورطين في هدا الملف الشائك ، لكنه هو الأخر باسم حكومة حزبه الإسلامي العدالةæ التنمية ، أنتهك ما تبقى من

حق للمرحومة وهو الحق في العدالة ،æ به تنكر لمبدأ الأمانة واليمين الدستوريةæ خرق الدستور الذي من المفروض حماية المظلوم، وابتعد كليا عن الحق والقانون امتيازا للنافدينæ احتقارا للمواطن البسيط في حين كان طلبي هو إخراج الشكايتين من الحفظ .

السيد الرئيس،

كمستخدم في مؤسسة بنكية من دافعي الضرائب بانتظامæ بعيد عن كل التأويلات واستنكاري لجميع التقارير المرفوعة في الموضوع مغلوطة وأمام حيرتي لغياب صريح للعدالة وإنكارها للحقوق المشروعة للمرحومةæ من بين قائمة الحقوق الأساسية التي حرمت منهم الواردة في المواثيقæ المعاهدات الدولية التي أصبحت تشكل في وقتنا الحاضر احد المراجع الدستورية للقوانين الدولية ما يلي :

الحق في الصحة ،الحق في الحياة ، واستنكاري لخضوع شقيقتي عائشة مختاري للتعذيب مدة 18 شهراæ للمعاملة ألا إنسانية من طرف **الوزيرة السابقة للصحة ياسمينة بادو** ، المساواة أمام القضاءæ الحق في التقاضيæ المحاكمة العادلة

ادن سيدي الرئيس أين هي الحقوق أمام واجبات عائشة مختاري ¿ و ما هي شروط كرامتها في ضل التلاعبæ التواطؤ على مواطنتها الحقة ¿

السيد الرئيس،

لهده الأسبابæ إداكنا فعلا في دولة الحق والقانونæ موضوع حقوق الإنسان من أولوياتكم ، ودستور فاتح يوليوز2011 يضمن فعلا الحقوق علما أن حالة المقتولة عائشة مختاري أقسى حالات انتهاك حقوق الإنسان،التمس منكم وانتم تترأسون أسمى مؤسسة حقوقية وطنية التدخل العاجل بفتح تحقيق في الموضوع بالاستناد على كل الوثائق المرفقة مع الاستماع إلى كل الأطراف من اجل وضع حدا لهدا الملف الذي استنفد كل طاقاتي منذ أربعة سنوات، وما لحق بشقيقتي رحمها اللهæ دلك حفاظا على سمعة القضاء المغربي،æ احتراما لحقوق الإنسان كما يرغب في دلك صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

في انتظار جوابكم، تقبلوا مني السيد الرئيس فائق الاحترام ”

http://www.bladionline.com/?p=14618

EXPRESS

Droits de l'Homme

11/15314

Le Maroc a réalisé une importante avancée

Le Maroc a réalisé une importante avancée dans le domaine des droits de l'Homme, a indiqué un membre de la Commission régionale des droits de l'Homme de Beni Mellal-Khouribga, Mohamed Abkhane, mettant en exergue les réformes entreprises par le Royaume pour la consécration de la culture des droits de l'Homme.

Abkhane, coordinateur du Groupe de promotion de la culture des droits de l'Homme au sein de cette commission, a cité dans ce sens la décision du gouvernement d'interagir positivement avec les propositions du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et les plaintes qui lui parviennent, la réforme de la justice militaire et la loi contre la violence à l'égard des femmes.

La dite décision du gouvernement constitue un pas important dans le traitement des questions des droits de l'Homme et une concrétisation du rôle du Conseil pour préserver et concrétiser la culture des droits humains, renforcer l'État de droit et la pratique démocratique dans différents domaines, a déclaré Abkhane.

Presse: «Renforcer l'auto-structuration démocratique»

Les intervenants à une journée de communication sur le rôle de la presse dans le renforcement et la fortification de l'édifice des droits et des libertés, ont exprimé l'aspiration des professionnels du secteur de la presse de voir le prochain projet du Code de la presse et de diffusion.

Les participants à une journée de communication sur le rôle de la presse dans le renforcement et la fortification de l'édifice des droits et des libertés, ont relevé à Marrakech, la nécessité de prendre des mesures de nature à renforcer l'auto-structuration démocratique du secteur de la presse et à consolider les garanties professionnelles relatives à l'exercice de la profession, dont le droit d'accès et de diffusion de l'information.

Les intervenants dans le cadre de cette rencontre organisée récemment par la Commission régionales des droits de l'Homme (CRDH) de Marrakech-Safi, ont exprimé l'aspiration des professionnels du secteur de la presse de voir le prochain projet du Code de la presse et de diffusion, supprimer les peines privatives de liberté et élargir le pouvoir de la justice dans les questions relatives à la presse et la diffusion pour pouvoir s'adapter avec les mutations internationales dans ce domaine.

Malgré les avancées de ce nouveau projet, notamment celles se rapportant à la loi de la presse et de diffusion, et la mise en place du Conseil nationale de la presse, les participants considèrent que ce Code ne répond pas à toutes les revendications des professionnels.

Dans ce cadre, Mustapha Eliraki, membre du Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH), a relevé que la suppression de la peine privative de liberté, remplacée par des amendes, peut conduire les journalistes à purger des peines de prison dans le cas de non-capacité à payer les peines pécuniaires.

Les propositions émanant du Dialogue nationale sur la presse et la société, n'ont pas été prises en compte lors de l'élaboration de ce nouveau projet, a-t-il ajouté.

Concernant l'article 27 de la Constitution relatif au droit d'accès à l'information, Eliraki a relevé que le journaliste doit jouir d'un «privilège» au niveau de l'accès à l'information, étant donné que son travail nécessite la rapidité et la célérité.

L'enseignant universitaire à la Faculté polydisciplinaire de Safi, Said Khomri, a relevé quant à lui, le rôle majeur de la presse dans l'édification et la consécration de la démocratie, malgré certaines dérives découlant du mauvais usage de la liberté de la presse.

L'avocat et conseiller juridique auprès du CNDH, Mustapha Naoui, a pour sa part, noté que le foisonnement des NTIC a donné lieu à une anarchie qui a créé des difficultés à bien cerner les limites de la vie privée, et des données privées.

Cette dernière question n'est encore inscrite à l'ordre des priorités, malgré ses risques et sa sensibilité, a-t-il ajouté, notant que le projet du Code de la presse et de la diffusion, comporte également des énoncés vagues et équivoques.

Le président de la CRDH de Marrakech-Safi, Mustapha Laârissa, a souligné que cette rencontre intervient à un moment marqué par l'instauration de ponts de communication avec la presse, relevant que la question des droits de l'Homme est un sujet qui intéressent l'ensemble des intervenants et des établissements, ce qui requirent une grande coordination et une stratégie conjointe.

Cette rencontre de communication s'assigne pour objectifs de dresser un état des lieux de la presse régionale à l'aune des multiples mutations que connait la région dans ce domaine et de mettre en exergue le rôle de la presse dans la protection des droits de l'Homme et leur consolidation ainsi que dans l'accompagnement et la couverture médiatique des différentes activités de la CRDH, a-t-il fait savoir.

Elle vise aussi à concevoir des possibilités d'une collaboration constructive pour promouvoir la culture des droits de l'Homme, a ajouté Laârissa.

Les autres intervenants ont relevé que le nouveau projet a consacré des articles spécifiques à la presse électronique sans pour autant permettre la résolution de certaines problématiques posées par cette catégorie de presse.

http://www.lematin.ma/express/2014/presse_--renforcer-l-auto-structuration-democratique-/201242.html

De l’émigration forcée à l’engagement politique et associatif

De l’émigration forcée à l’engagement politique et associatif" est le thème d’une journée d’étude qui a eu lieu, samedi au siège de la CCIS d’Agadir à l’initiative de l’Association des chercheurs en migrations et développement de la Faculté des lettres d’Agadir.

Cette rencontre, à laquelle ont pris part une pléiade d’acteurs associatifs et de chercheurs de divers horizons, a été marquée par un vibrant hommage à Idder Arsala, ancien président de l’Association des Marocains de France pendant deux mandats (1969/1971) et (1973/1975).

Outre une exposition photographique autour d’Idder Arsala, cette journée a été émaillée par une série d’exposés et de témoignages sur le parcours de ce militant, **dont celui de Driss El Yazami, président du CNDH et président du CCME.**

http://www.menara.ma/fr/2014/04/27/1141133-nouvelles-r%C3%A9gionales-2.html

Plaidoyer pour prendre des mesures renforçant l'auto-structuration du secteur de la presse (rencontre)

27.04.2014

Marrakech, 27 avr. 2014 (MAP) - Les participants à une journée de communication sur le rôle de la presse dans le renforcement et la fortification de l'édifice des droits et des libertés, ont relevé à Marrakech, la nécessité de prendre des mesures de nature à renforcer l'auto-structuration démocratique du secteur de la presse et à consolider les garanties professionnelles relatives à l'exercice de la profession, dont le droit d'accès et de diffusion de l'information.

Les intervenants dans le cadre de cette rencontre organisée récemment par la Commission régionales des droits de l'Homme (CRDH) de Marrakech-Safi, ont exprimé l'aspiration des professionnels du secteur de la presse de voir le prochain projet du Code de la presse et de diffusion, supprimer les peines privatives de liberté et élargir le pouvoir de la justice dans les questions relatives à la presse et la diffusion pour pouvoir s'adapter avec les mutations internationales dans ce domaine. Malgré les avancées de ce nouveau projet, notamment celles se rapportant à la loi de la presse et de diffusion, et la mise en place du Conseil nationale de la presse, les participants considèrent que ce Code ne répond pas à toutes les revendications des professionnels.

Dans ce cadre, Mustapha Eliraki, membre du Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH), a relevé que la suppression de la peine privative de liberté, remplacée par des amendes, peut conduire les journalistes à purger des peines de prison dans le cas de non-capacité à payer les peines pécuniaires.

Les propositions émanant du Dialogue nationale sur la presse et la société, n'ont pas été prises en compte lors de l'élaboration de ce nouveau projet, a-t-il ajouté.

Concernant l'article 27 de la Constitution relatif au droit d'accès à l'information, M. Eliraki a relevé que le journaliste doit jouir d'un "privilège" au niveau de l'accès à l'information, étant donné que son travail nécessite la rapidité et la célérité. L'enseignant universitaire à la Faculté polydisciplinaire de Safi, Said Khomri, a relevé quant à lui, le rôle majeur de la presse dans l'édification et la consécration de la démocratie, malgré certaines dérives découlant du mauvais usage de la liberté de la presse. **L'avocat et conseiller juridique auprès du CNDH, Mustapha Naoui, a pour sa part, noté que le foisonnement des NTIC a donné lieu à une anarchie qui a créé des difficultés à bien cerner les limites de la vie privée, et des données privées.**

Cette dernière question n'est encore inscrite à l'ordre des priorités, malgré ses risques et sa sensibilité, a-t-il ajouté, notant que le projet du Code de la presse et de la diffusion, comporte également des énoncés vagues et équivoques.

Le président de la CRDH de Marrakech-Safi, Mustapha Laârissa, a souligné que cette rencontre intervient à un moment marqué par l'instauration de ponts de communication avec la presse, relevant que la question des droits de l'Homme est un sujet qui intéressent l'ensemble des intervenants et des établissements, ce qui requirent une grande coordination et une stratégie conjointe. Cette rencontre de communication s'assigne pour objectifs de dresser un état des lieux de la presse régionale à l'aune des multiples mutations que connait la région dans ce domaine et de mettre en exergue le rôle de la presse dans la protection des droits de l'Homme et leur consolidation ainsi que dans l'accompagnement et la couverture médiatique des différentes activités de la CRDH, a-t-il fait savoir.

Elle vise aussi à concevoir des possibilités d'une collaboration constructive pour promouvoir la culture des droits de l'Homme, a ajouté M. Laârissa.

Les autres intervenants ont relevé que le nouveau projet a consacré des articles spécifiques à la presse électronique sans pour autant permettre la résolution de certaines problématiques posées par cette catégorie de presse.(MAP).

http://www.menara.ma/fr/2014/04/27/1141156-plaidoyer-pour-prendre-des-mesures-renfor%C3%A7ant-l%E2%80%99auto-structuration-du-secteur-de-la-presse-rencontre.html